حرية
سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية - السنة الثانية - العدد (٧٠) ٢٠١٤/١/٦

الحرب على "داعش" والأسد

أنور بدر

تعددت حوادث الخطف والقتل التي ارتكبتها «داعش» بحق قادة مسلحين وناشطين إعلاميين وأطباء متطوعين في الثورة, دون أن تحظى بردة الفعل التي جاءت إثر مقتل الطبيب حسين سليمان «أبو ريان» من لواء أحرار الشام بعد تعذيبه, بل أن الكثير من نشاطات «داعش» المشبوهة مرت سابقاً دون إدانة تذكر من بعض الفصائل وحتى القوى السياسية, التي رأت ضرورة توحيد البندقية المقاتلة ضد نظام الأسد!

رغم أن البعض رأى في «داعش» منذ بداياتها خطرا على الثورة وابتعادا عن أهدافها الأولى التي انطلقت في مظاهرات الحراك السلمي, لكن ما هو أخطر في مسألة الدولة أنها تقوم سلفا على فكرة مبايعة أمير الحرب, وكل من يرفض هذه المبايعة هو كافر يحق عليه القتل!

اعتقل الطبيب حسين سليمان وهو في الطريق إلى بلدة «مسكنة» بريف حلب, للتوسط مع «داعش» اثر اشتباكات وقعت بينها وبين لواء احرار الشام في البلدة, فكان تعذيبه الوحشي ثم مقتله القشة التي قصمت ظهر البعير, بالنسبة لأغلب الفصائل المسلحة, خاصة وأن ذلك جاء بالتزامن مع افتضاح دور تنظيم «داعش» في علاقته مع محور الممانعة بين الأسد وطهران, حيث ارتفعت وتيرة السخط في أوساط المعارضة السورية خلال الفترة الأخيرة, من تصرفات تنظيم «داعش»، واضطر الائتلاف الوطني للحديث عن «علاقة عضوية, يحقق فيها التنظيم مآرب عصابة الأسد، بشكل مباشر أو غير مباشر»، متعهدا بملاحقة ومحاسبة قادة هذا «التنظيم الإرهابي».

كما أكد أحد قياديي «جيش المجاهدين» الذي تشكل مؤخرا على نفس الأرضية السابقة, من عدة كتائب مقاتلة إسلامية وغير اسلامية بريف حلب وإدلب «استمرار الأعمال القتالية ضد «داعش» حتّى «تطهير جميع التُراب السوري منهم». مُرجعا سبب ذلك إلى ممارسات «داعش» من «سبي الناس، والتعدي على حرمات الدين، وفتح معارك مع الجيش الحر، واحتلال المناطق المحررة بدلا من محاربة النظام، فضلا عن تكفير الشعب السوري بشكل كامل».

من جهتها طالبت «جبهة ثوار سوريا» كل من منتسبي «داعش» من السوريين تسليم أسلحتهم لأقرب مقر تابع لفصائل الجيش الحر, وإعلان تبرئهم من «داعش»، أو مغادرة سوريا خلال ٢٤ ساعة.

الظاهرة الجديرة بالاهتمام تجلت في انطلاق عدة تظاهرات في احياء حلب وبعض بلدات ريفها وريف إدلب تهاجم الدولة الاسلامية وتطالب بخروجها من المنطقة، حيث تعرضت احدى التظاهرات في المدينة لإطلاق نار من تنظيم «الدولة الاسلامية»، بحسب المرصد السوري لحقوق الانسان.

التظاهرات التي انطلقت رددت هتافات تندد بالنظام السوري ودولة «داعش» أيضا, وقد أوردت وسائل التواصل الاجتماعي بعض هذه الشعارات, « سوريا حرة .. حرة.. وداعش تطلع برا», و»الجيش الحر للأبد .. دايس داعش والأسد».

دون أن يلغي ذلك التخوف من وأد هذه المعركة, حيث جاء تسليم مقرات داعش لجبهة النصرة, بالتزامن مع مبادرة الهيئة الشرعية في حلب التي تدعو جميع الأطراف المتصارعة لوقف القتال والتمسك بكتاب الله, والاحتكام إليها كجهة اختصاص, حقنا لدماء المسلمين, دون أن تخبرنا هذه الهيئة الشرعية أين كانت حين لم تتق «داعش» الله في دماء المسلمين, بل استباحت أموالهم وأعراضهم وحيواتهم!؟ ولم تخبرنا أيضاً بموقفها من مبايعة أمير الحرب؟

فهل نكون أمام لعبة كراسي إسلامية؟ أم بدأت حقيقة المعركة الثانية لاستكمال أهداف الثورة الأولى السلمية في دحر نظام الاستبداد, وبناء الدولة المدنية الديمقراطية القائمة على المواطنة والمساواة؟

الافتتاحية

مستقبل سوريا وانتخابات الائتلاف

سامي شيحان

كان رئيس الوزراء المنشق د. رياض حجاب من الحصافة بمكان حين رفض الترشح لرئاسة الحكومة المؤقتة, باعتبار المرحلة لم تضح معالمها بعد, لكنه وقع سريعا في فخ الترشح لرئاسة الائتلاف, حين قاده إليها الأمين العام السابق مصطفى الصباغ, بدهاء يحسب له, مع أنها معركة خاسرة سلفا, فالصباغ الذي خسر معركة رئاسة الائتلاف في الانتخابات التي أعقبت التوسعة, أراد أن يعود لمقعد الأمانة العامة مع رئيس يتخيل أن يصنعه هو, ليكرر تجربة الشيخ معاذ الخطيب, وبالمقابل ككل مرة يمكن للماكينة الإعلامية التي يقودها الصباغ أن تقدم للسيد حجاب أرقاما عن أعضاء الهيئة العامة ونسب التصويت, وحتمية الفوز في هذه المعركة التي وضع لها عنوان العودة إلى الداخل واستقلالية القرار الوطني!

أعتقد أن أزمة المعارضة السياسية منذ بدأت مع هيئة التنسيق, كانت تكمن في لعبة الداخل والخارج, ومع أن الهيئة سقطت في امتحان تمثيلها للداخل, إلا أن لاعبين جدد يتخيلون إمكانية النجاح لأنهم يحملون يقين الوعود لهذا الداخل المسكين, فلم يتردد تحالف «حجاب الصباغ» بالإعلان أن مشروعهما سيكون الانحياز والتوجه للداخل, والعمل مع المجموعات الفاعلة لصياغة مشروع وطني ينبع قراره من العمق السوري!

أريد التوضيح أنني اكتب هذه الزاوية قبل إعلان النتائج, ولا أقصد فيها التحزب لفريق ضد آخر, كما أننا لا نقصد أشخاصا بأعينهم, ولا نتناول الموضوع في مستوياته الشخصية, لأن مشكلة العمل السياسي وتمثيل الداخل السوري لن يكون حكرا على أحد, ولا يجوز استخدامه سلاحا في معارك بعيدة حقيقة عن هذا الداخل, فالمعارضة السورية تخوض معاركها الانتخابية, والدخل السوري يعاني من أزماته الانسانية والمعيشية التي أبعدته قليلا عن اهتمامات بعض ممثلي المعارضة, كما تشير بذلك أغلب التجارب التي صنعت تاريخا من العطالة والتعطيل.

مستقبل سوريا يصنعه السوريون بتضحياتهم وليس بما يدعي البعض منهم.

النظام يتابع تدمير السلم الأهلي

نبيل حيفاوي

سلسلة من التصرفات أقدم عليها النظام في الأيام الأخيرة من سنة ٢٠١٣, وتقع بمجملها في دائرة استهداف الأمن والتعايش الأهلي في عدد من المدن, ليؤكد زعمه بأن الصراع الجاري منذ ثلاث سنوات هو صراع طائفي ويستهدف الأقليات.

ففي ليلة رأس السنة, فوجئ أبناء مدينة سلمية, في وسط البلاد, بإعلان النظام منع التجول في المدينة, وتذرع بتهديدات أطلقتها «داعش» في بيانات ادعى أنها وزعت في المدينة, تهدد سكانها بالقتل لانهم «من فروع المذهب الشيعي».

لم يصدق أبناء سلمية هذا الادعاء, وتجربتهم مع النظام وادواته ومواليه طويلة في هذا المجال, وهم يعرفون أن «داعش» إن أرادت ارتكاب جرائمها الإرهابية, لا توجه إنذارا ولا تهديدا بالورق, زد على ذلك أن المواطن السوري العادي بات مقتنعا أن ما تقوم به «داعش» يأتي في سياق متكامل لخدمة أجندة النظام.

وكانت دعاية النظام قبل منع التجوال في سلمية, قد ادعت أن ما جرى في مدينة عدرا العمالية, في ريف دمشق, مجازر طائفية قامت بها الجبهة الإسلامية وجبهة النصرة, ضد كل من هم ليسوا من المذهب السني, أي العلوي والدرزي والمسيحي, وأشاعت أخبار كاذبة عن مذابح لعائلات بأكملها ارتكبها المسلحون في المدينة. بينما المصادر الشعبية التي في قلب الحدث, كذبت ذلك وقدمت رواية مختلفة عن حقيقة ما جرى في عدرا العمالية. ليتبين أن القتلى هم من عناصر مخفر شرطة المدينة, وبعض رجال الأمن الذين حاولوا الفرار, وبقية السكان عوملوا بشكل معقول, ونقلوا الى الطوابق الأرضية, وسمح لهم بالتسوق, وقدمت لهم المواد الغذائية الموجودة في المجمعات الاستهلاكية.

أما في مدينة صحنايا الواقعة في ريف دمشق الغربي, وقبل رأس السنة بأسبوع فوجئ المواطنون بدوريات أمنية وعسكرية تأمر بإغلاق الأسواق, وتثير الفزع بين المواطنين وتطلب منهم الذهاب إلى منازلهم, مدَعية أن هناك ثلاث سيارات مفخخة, تسللت إلى المدينة وسيفجرها الإرهابيون في اماكن مختلفة من صحنايا.

والمعروف أن صحنايا التي يتعايش فيها أبناء الطوائف المختلفة, ويقطنها عدد كبير من النازحين, لم تشهد أي توتر أمني على خلفية طائفية أو دينية, وتسير فيها الحياة بشكل شبه طبيعي مقارنة بأماكن أخرى, وهذا الواقع لا يروق للنظام الذي طالما بث دعايته عن «حرب طائفية» تستهدف ما يسمى الأقليات. فسير الحياة بهدوء وبلا اضطراب يدحض دعاية النظام, ويوفر من خلال التعايش فرصة لفهم حقيقة الصراع على عكس ما يريده النظام الاستبدادي.

دائما كانت دعاية النظام عن الصراع «الطائفي» غطاء لتمرير اهدافه السياسية, ونجح احيانا في خداع المواطنين وتأليبهم على الثورة, وخدمه في ذلك السلوك الاجرامي ل «داعش» في بعض المناطق, لكن التجربة وما تبين منها جعل ورقة النظام هذه مهترئة, فحتى «داعش» قتلت واغتالت من نشطاء المجتمع المدني أكثر من الذين أعدمتهم لأسباب طائفية.

النظام هو الخائف الأول من السلم الأهلي والاجتماعي في سوريا, وهو الذي يحاول تدميره, وتقدم له داعش خدمة كبيرة بسلوكها الوحشي ضد أبناء الشعب السوري, ويعمل حلفاء النظام مثل حزب الله والفصائل الإيرانية على تجذير الفكرة الطائفية, من خلال ادعاءاتها حماية المراقد الدينية, ورفعها شعارات غريبة عن روح الشعب السوري وثقافته.

كل الأوراق الزائفة ستتهاوى, ولن يبق للنظام سوى الوجه السافر الذي تبنيه البراميل المتفجرة بعد الكيماوي وصواريخ سكود.

الكيماوي نال من السوريين مرتين!!

ماجد حمود

لم تكن أخطار السلاح الكيماوي ضد الشعب السوري محصورة بالموت الذي لحق بآلاف السوريين في أنحاء متفرقة من سوريا, كان آخرها وأوضحها ما لحق بالغوطة الشرقية من خسائر هائلة خلال ساعات بعد قصفها بصواريخ معبأة بالغاز الكيماوي القاتل. فخطر التداول السياسي الدولي لموضوع تفكيك الكيماوي, كان أكثر فتكا.

فمنذ الاتفاق الروسي الأميركي على تسليم النظام ترسانته الكيماوية, وخضوع النظام لشروط الاتفاق, شرع النظام باستخدام كل وسائل القتل والتدمير على الصعيد الداخلي, وإظهار تجاوبه المطلق مع شروط التخلص من أسلحته الكيماوية.

وذلك في خدعة مكشوفة, شاركه فيها راعيا الاتفاق (روسيا وأميركا), لأنه اعتبر الاتفاق ضوءاً أخضر لعملياته العسكرية ضد الشعب السوري دون رادع, فبينما تتابع الدبلوماسية الروسية والأميركية, الاجراءات التقنية, والمواعيد الزمنية لاستكمال التخلص من الكيماوي ومعداته ومعامله, كان النظام يتابع بطشه الوحشي بالمدنيين العزل ويلحق بهم الموت بسبل مختلفة, كانت حرب الحصار والتجويع آخر تجلياتها القذرة.

وتحت هذا الغطاء (الكيماوي), توغل النظام في تطاوله السياسي, حين راح يضع شروطه لجنيف٢ بالضد من الحل الذي ينشده الشعب السوري وقواه الحية المقاتلة والسياسية, وكان منطقه في ذلك يقوم على بقاء النظام قائدا للمرحلة الانتقالية, وتشبثه بترشيح بشار لولاية جديدة في منتصف ٢٠١٤, وهو بهذا السلوك الفظ ذهب حتى النهاية في الاستهتار بالشعب السوري, وحتى بالموقف الدولي الذي عرفه الجميع قبل موضوع السلاح الكيماوي, حين كانت عواصم العالم الكبرى تؤكد على مبدأ رحيل الأسد, وكحد زمني أقصى مع انتهاء فترة ولايته الثانية في حزيران٢٠١٤.

لقد أعطت روسيا وأميركا حبل النجاة, ولو مؤقتا, للنظام بعد أن كانت قواه تتهاوى على امتداد الأرض السورية.

في غضون ذلك أيضا, تضافرت جهود ما يسمى التركيز على مكافحة الارهاب في سوريا, في تساوق مباشر أو غير مباشر مع دعاية النظام, وروايته الزائفة عن طبيعة الصراع في سوريا.

ووصل الصلف إلى حد إعلان النظام وبالاتفاق مع موسكو, أن هدف مؤتمر جنيف يجب أن يتركز على مكافحة الإرهاب, ذلك المصطلح «الأيقونة» التي يعتمدها الغرب أيضا, وواشنطن خاصة, منذ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

هذه الانزياحات الجزئية والشاملة, راحت تتداعى بسرعة منذ استخدام الكيماوي في غوطة دمشق, حيث يصبح الشك في أن ما جرى محض مصادفات لم تكن مبرمجة من أطراف دولية, تكون نقطة انطلاقها نحو منعطفات جديدة أزمة كبيرة يسببها الاستخدام السافر والمكشوف للكيماوي, لتتبعه مجريات جديدة تكون فرصة يستغلها النظام لرفع الضغط الدولي عنه, وتحويله من ضغط لنصرة الحرية للشعب السوري, الى ضغط للتخلص من المخزون الكيماوي, سرعان ما قبل به النظام دون اي تردد.

على أية حال, تبقى التكتيكات التآمرية جزء من السياسة على امتداد تاريخ الصراعات في العالم, ولا أحد يمكنه استبعاد وجود خطة مرسومة بدقة, نفذ النظام فيها عملياته الكيماوية القذرة, وتابعت موسكو خطتها السياسية بتأثيرها الدولي, وبتقديم الإغراء لأميركا التي يشكل نزع السلاح الكيماوي بالنسبة لها ضرورة استراتيجية لحليفتها إسرائيل.

ومهما يكن الأمر, فإن استخدام النظام للسلاح الكيماوي, وتسليمه خاضعا, سدد ضربتين للشعب السوري, بحجر واحد , ما كان له النجاح بتسديده لولا المصالح الدولية التي تواطأت معه, وحولت الأنظار عن جذر الصراع بين الشعب والنظام الهمجي, إلى وجهة أخرى مختلفة ليس لها صلة بدعم الحرية في سوريا.

على رصيف البلد

معاناة أصحاب البسطات من الفاسدين والأقلام الإعلامية البائسة

تحقيق ـ نعيم نصار

مشهد يومي تكرر أمام ملايين السوريين طوال سنوات وسنوات، حيث تمتلئ تلك الشاحنة التابعة لشرطة محافظة دمشق، بالمصادرات القادمة من بسطات الشوارع في دمشق، وعلى أطراف الشاحنة المكشوفة للملأ يجلس عدد من الشرطة وهم يعيشون حالة من النصر المؤزر!

حتى أن أشهر الأسواق الشعبية في حي التضامن في دمشق قبل الثورة السورية، وهو عبارة عن بسطات لبيع الخضار والفواكه، كان الازدحام فيه يصل لحدود إغلاق الشارع بالكامل أمام السيارات، في تلك الأيام كانت دورية شرطة البلدية تمر من السوق، فيهرع الباعة إلى جمع مبلغ يومي من جميع الباعة كرشوة متفق عليها، يقبض الشرطة رشوتهم ويعودون أدراجهم.

إذاً هذه البسطات هي مصدر رزق لباعتها، وللشرطة التي (تمنعها) لساعات محدودة، وهو أشبه بالمشهد التمثيلي اليومي، ونقصد علاقة الشرطة بأصحاب البسطات.

بعد قيام الثورة السورية زاد عدد البسطات بشكل كبير في معظم المدن السورية, لاسيما وسط دمشق، وكان ذلك من خلال تواطؤ وسكوت ضمني من قبل البلديات على معيشة شريحة اجتماعية فقيرة لم تجد سبيلاً للعيش سوى هذا الطريق.

هذه الأيام عاد من جديد الحديث عن البسطات في المدن والبلدات السورية، التي يسيطر عليها جيش النظام بعد أن سكتت قليلاً وسائل الإعلام عن هذا الموضوع، بسبب انشغالها بالوضع الأمني والعسكري على الأرض، وقبل الثورة السورية المتواصلة كان الكثير من الصحفيين السوريين في مختلف الوسائل الإعلامية يرون في الأمر مادة دائمة التناول والنقاش.

في اللحظة السورية الحاضرة تحولت البسطات لدى آلاف السوريين إلى فرصة عمل فعلية، بعد أن فقدوا أعمالهم في مناطق سكناهم وتحولوا إلى نازحين في مناطق أخرى في الداخل.

يخبرنا أحد المحامين كيف تحول عدد من محامي مدينة حمص إلى بائعي بسطات بعد توقف أعمالهم بسبب الوضع العسكري الذي يعيشه الناس في سوريا، وخاصة في المناطق التي تعيش اشتباكات عسكرية.

ومن يعرف النظام السوري والإخطبوط الأمني الذي برع في مدّه يعرف أن بعض بسطات الرصيف والمشتغلين عليها، كانت جزءً من ماكينة الأمن والفساد معاً، فمثلاً بسطات البرامكة تحولت ومنذ بداية الثورة السورية إلى ما يشبه الأسواق، حيث يفرش الباعة بضاعتهم على معظم مساحات الرصيف، ويتركون ممراً إجبارياً للعابرين، والمؤكد أن فقراء دمشق والنازحين لا يجرؤون على الاقتراب من هذه الأماكن لفرش بسطاتهم، فالبعد الأمني واضح من طريقة عمل هؤلاء، حيث تغض الطرف عنهم شرطة محافظة دمشق منذ عقود.

يتضح من خلال التناول الإعلامي لهذا الموضوع أن هناك اتفاقاً دائماً بين جميع المواد الصحفية التي تعالج الأمر حول ضرورة تنظيم عمل هذه الشريحة من خلال أسواق شعبية، حتى أن وزيراً سابقاً للتجارة الداخلية في حكومة النظام اعتبر أن هذه البسطات نظامية حالياً ما لم يتم تأمين البديل.

لكن الأمر ليس كذلك عند بعض أعضاء المكاتب التنفيذية مثلاً حيث صرح «منير شعبان» عضو المكتب التنفيذي لقطاع الإسكان في محافظة ريف دمشق لجريدة حكومية بتاريخ ١١ـ١٢ ـ ٢٠١٣ معلقاً على الحملة التي قامت بها الجهات الرقابية في محافظة ريف دمشق وأزالت عبرها مئات البسطات في بعض مناطق ريف دمشق مثل صحنايا وجرمانا بقوله: إن هذه الحملة جاءت بعد عرقلة البسطات لطريق السير في المناطق التي امتلأت بالسكان نتيجة وفود النازحين عليها، علماً بأن الذين أقاموها يعرفون تمام المعرفة بأنها مخالفة.

بينما يصرح أحد أعضاء غرفة تجارة دمشق في نفس التحقيق: بأن الكثيرين ممن تركوا عملهم بسبب الأزمة لجأوا إلى إقامة بسطات على أطراف الطريق ليؤمنوا احتياجاتهم اليومية، ورأى أن هذه البسطات هي الحل الوحيد للنازحين أو العاطلين عن العمل نتيجة احتراق المعامل والورش.

خبراء في الاقتصاد تحدثوا عن وصول عدد بسطات دمشق إلى ٢٠ ألف بسطة بينما كانت في سنوات سابقة بحدود ٨ آلاف بسطة، في سوق عمل كان يفرز سنوياً في الأحوال العادية ٢٥٠ ألف طالب عمل، ولا تستوعب جهات العمل العام والخاص من هذا الرقم سوى خمسين ألف، هذا الحال كان سائداً في مرحلة قبل الثورة فكيف الآن بعد أن سرح القطاع الخاص مئات آلاف العمال؟

ورأى الدكتور مظهر يوسف (دكتور في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الذي نشر كلامه في موقع «دي برس») أن انتشار هذه الظاهرة يعود لسببين وهما: البطالة والفقر، والنسبة التي تشكلها من اقتصاد الظل تبلغ١٠٪، وأضاف د. يوسف: لم تخسر الدولة الكثير مادياً، لكن بتنظيم هذه الظاهرة يمكن أن تكسب الكثير، حيث يمكن لهذه البسطات أن تؤمن فرص عمل لكثير من العاطلين عن العمل وخاصة ذوي التعليم المنخفض.

لذا فمن فوائد هذا القطاع (البسطات) أنها أوجدت فرص عمل للكثير ممن ليس لديه عمل، وبالتالي زادت من دخل القائمين عليها.

ويمضي النقاش الإعلامي حول ظاهرة البسطات ليصل إلى مناخ الفساد المتربع في كل زاوية من زوايا البلد في ظل نظام الطاغية، حيث يكتب الصحفي «علي حسون» في صحيفة البعث بتاريخ ٦ـ ١٢ـ ٢٠١٣ مادة عنوانها «تعدّت الاسترزاق وكفّ ذات اليد بسطات البرامكة استثمار المتنفذين بالأتاوات والمتاجرة ببساطة المتعيشين».

ويشرح فيها عن تحول ظاهرة البسطات في بعض الأماكن في دمشق إلى ما يشبه الاستثمارات التجارية حيث يقوم بعض المتنفذين بتأجير بسطات في أماكن هامة لغيرهم، لاسيما تلك البسطات المتعدية على بعض الأماكن الدينية والأثرية ويتهم محافظة دمشق بالحصول على إتاوات مقابل السكوت على هذا الأمر.

وعن سلبيات هذه البسطات يتحدث بعض خبراء الاقتصاد عن تأثير هذا القطاع سلبياً على السوق من خلال قذفه للمنتجات المختلفة البعيدة عن الجودة التي لا تتوافق مع المقاييس والمواصفات السورية، ما يعني أن هناك منتجات رديئة تدخل السوق بشكل عشوائي الأمر الذي يسيء إلى الأسواق والمنتجات الأخرى، وقد يفقد المستهلك الثقة بجميع المنتجات بسبب هذه البسطات.

بكل الأحوال نعتقد أن الهجوم الإعلامي الدائم من قبل بعض الأسماء الصحفية في وسائل إعلام النظام لا سيما في الوقت العصيب على ظاهرة البسطات هو شكل من أشكال الفوقية والاستعلاء على أناس فقدوا كل فرص العمل في البلد، ولم يجدوا أمامهم سوى الرصيف والشارع ليفرشوا بضائعهم البسيطة عليه في محاولة لكسب عيشهم بطريقة شريفة، والحديث عن إمكانية تنظيم أسواق خاصة بهم حالياً ليس سوى تنظير حكومي بائس، لاسيما أن وزارة الإدارة المحلية عجزت بشكل شبه كلي عن هذا الأمر في أيام (الاستقرار والأمان) فكيف الآن وقد احتلت حواجز النظام وشبيحته مساحات كبيرة من الأرصفة والشوارع؟

ثمة جملة أخيرة لا بد من قولها لكل البلديات في حكومة النظام ملخصها: اتركوا الناس تعمل وتعيش، ولا تحاصروهم أكثر من ذلك.

حرية - السنة الثانية - العدد (٧٠) ٢٠١٤/١/٦

الهجمات الحكومية على حلب تسبّب مقتل المئات من المدنيين

هيومن ريتس ووتش ٢٢ كانون الأوّل ٢٠١٣

(نيويورك)- قالت هيومن رايتس ووتش إنّ العشرات من الغارات الجوية التي شنتها قوات الحكومة على محافظة حلب وأسفرت عن مقتل المئات من المدنيين وبينهم أطفال، كانت غير مشروعة. بعد شهور من تعادل الكفتين بين القوات الحكومية والمعارضة في حلب، ووثّقت المنظمة اشتداداً للهجمات الحكومية بدءاً من ٢٣ تشرين الثاني، وقد شهدت أيام ١٥-١٨ كانون الأول أعنف الغارات الجوية على حلب حتى تاريخه.

أصابت الهجمات مناطق سكنية وتجارية، فتسببت في أحيان كثيرة في مقتل العشرات من المدنيين، إما بإخطاء الأهداف العسكرية المحتملة أو بدلائل لا تذكر على وجود أهداف عسكرية مقصودة في محيط الهجمات. أجرت هيومن رايتس ووتش عن طريق الهاتف مقابلات مع ضحايا وشهود ونشطاء محليين ومشتغلين في القطاع الطبي، وتحققت من أقوالهم بتحليل مقاطع فيديو وصور فوتوغرافية منشورة على الإنترنت. كما زار أحد مستشاري هيومن رايتس ووتش ثلاثة من مواقع الهجمات وأجرى مقابلات مع ثمانية من الضحايا والشهود.

قال أوليه سولفانغ، وهو باحث أول في ملف حالات الطوارئ في هيومن رايتس ووتش: «لقد عملت القوات الحكومية على نشر الدمار في حلب ، فإما أن تكون القوات الجوية السورية عديمة الكفاءة لدرجة إجرامية، أو أنها لا تكترث بقتل العشرات من المدنيين ـ أو أنها تتعمد استهداف المناطق المدنية».

قامت «الشبكة السورية لحقوق الإنسان» التي تتخذ من لندن مقراً لها، والتي حققت في الوفيات الواقعة بين ١٥ و١٨ كانون الأول، بتوثيق وفاة ٢٣٢ مدنياً، توفي أغلبيتهم الساحقة جراء الغارات الجوية. كما قامت مجموعة رصد أخرى من داخل سوريا تعمل على جمع معلومات عن الوفيات أثناء النزاع، وهي «مركز توثيق الانتهاكات»، بجمع أسماء ٢٠٦ أشخاص قتلوا في غارات جوية بين ١٥ و١٨ كانون الأول، بينهم مقاتلان. وبين ٢٢ تشرين الثاني و١٨ كانون الأول وثّق «مركز توثيق الانتهاكات» مقتل ٤٣٣ شخصاً في غارات جوية في سائر محافظة حلب, ثمانية منهم فقط من مقاتلي المعارضة.

أصابت معظم الهجمات التي وثقتها هيومن رايتس ووتش مؤخراً ما لا يقل عن ١٦ حياً سكنياً في الجزء الخاضع لسيطرة المعارضة من مدينة حلب، وبلدة الباب التي تبعد ٤٠ كيلومتراً إلى الشمال الشرقي. كانت الباب في قبضة المعارضة منذ تموز ٢٠١٢، وكثيراً ما تأتي

منها إمدادات المقاتلين لمواجهة القوات الحكومية في حلب.

قال سكان محليون ممن شهدوا الهجمات أو وصلوا إلى مسرحها بعدها بقليل، إنهم لم يروا مقاتلين معارضين مسلحين ضمن الجرحى والقتلى.

زعم الشهود وبعض التقارير الإعلامية أن الكثير من القنابل التي أصابت حلب والباب كانت عبارة عن براميل للنفط مملوءة بالمتفجرات والمواد المساعدة على التشظي، مثل المعادن الخردة أو المسامير، والتي يطلق عليها عادة القنابل البرميلية، وقد تم إلقاؤها من مروحيات. ويبدو أن صورة فوتوغرافية منشورة على صفحة «فيسبوك» الخاصة بقناة «حلب اليوم»، ويظهر بها برميل نفط مهشم يُزعم أن مروحية أسقطته على حلب في ١٦

كانون الأول، تؤيد المزاعم التي تفيد باستخدام القنابل البرميلية، إلا أن غياب الأدلة القاطعة المستمدة من مقاطع الفيديو وغياب بقايا الأسلحة في مواقع الهجمات كانا يعنيان عدم تمكن هيومن رايتس ووتش من الخلوص إلى استنتاج بشأن نوعية الأسلحة المستخدمة في الهجمات الأخيرة.

ويبدو أيضاً أن قوات المعارضة قد خالفت القانون الدولي إبان الاشتداد الأخير للقتال، عن طريق إطلاق صواريخ وقذائف هاون على نحو عشوائي على مناطق مدنية في الجزء الخاضع لسيطرة الحكومة من حلب. ففي ٤ كانون الأول، أطلقت قوات المعارضة ما لا يقل عن ١٠ صواريخ أرض-أرض على العديد من تلك المناطق السكنية، فقتلت ١٩ مدنياً على الأقل، بحسب مقابلة مع أحد سكان المنطقة، وصور ومقاطع فيديو راجعتها المنظمة.

الهجمات الحكومية

شنت القوات الجوية السورية هجمة متواصلة، بالمقاتلات النفاثة والمروحيات، فأسقطت عشرات القنابل فوق ما لا يقل عن ١٦ حياً في الجزء الخاضع لسيطرة المعارضة من حلب، بين ١٥ و١٨ كانون الأول. وقد أدى القصف المكثف والعدد الكبير من الخسائر المدنية إلى صعوبة التحديد الفوري لحصيلة القتلى بدقة.

أكد الشهود والسكان المحليون الذين أجرت معهم هيومن رايتس ووتش مقابلات العدد الكبير من الخسائر المدنية في أعقاب الغارات المتكررة على مناطق سكنية وتجارية من المدينة. وقال طبيب يعمل بأحد مستشفيات حلب الميدانية إن مستشفاه، في يوم ١٥ كانون الأول وحده، استقبل أكثر من ١٠٠ جريح، وتوفي ثلاثون منهم في المستشفى. وكان بين الجرحى ٤١ طفلاً و١١ سيدة. وقال للمنظمة إن عدداً من المستشفيات الأخرى في حلب استقبلوا مصابين بدورهم.

أصابت إحدى هجمات يوم ١٦ كانون الأول موضعاً يقع أمام بوابة مدرسة طيبة في حي الإنذارات، فقتلت ما لا يقل عن ١٤ مدنيا، بينهم معلمان و٤ أطفال وسيدة واحدة، بحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان. وأكد طبيب المستشفى الميداني أسماء ١٠ من القتلى، وأن القنبلة أصابتهم في مدرسة. وقال أحد الجيران لـ هيومن رايتس ووتش إنه كان بمنزله عند وقوع الهجمة:

كان هناك انفجار هائل وسقطت أنا وزوجتي على الأرض. كنا مغطيين بالزجاج المهشم من النوافذ المكسورة. وبعد الانفجار خرجت. حين وصلت إلى مدرسة طيبة رأيت أن صاروخاً قد سقط أمام بوابة المدرسة مباشرة. وكان عدة أشخاص ممن كانوا يقفون بجوار البوابة قد قتلوا. وتقطع جار لنا، وهو صبي عمره ١١ عاماً، إلى ٣ قطع. كما رأيت الحارس و٣ أو ٤ من المدرسين مقتولين.

قال الجار للمنظمة إن مدرسة طيبة كانت من المدارس القليلة في الجزء الخاضع لسيطرة المعارضة من حلب التي أعيد افتتاحها بعد اندلاع القتال في حلب في العام الماضي. وقال إنه كانت هناك مبان يستخدمها مقاتلو المعارضة على بعد ٢٠٠ متراً إلى الشرق و٢٠٠ متراً إلى الغرب من المدرسة، لكن أولياء الأمور أصروا على عدم وجود مقاتلين معارضين مسلحين قرب المدرسة. ما زالت الحكومة تدير المدرسة وتدفع رواتب المدرسين. وهم يعرفون أنه لا يوجد مقاتلون للمعارضة بالقرب من المدرسة. لم يخطر لي ببال أن يهاجموا المدرسة.

للاطلاع:

http://www.hrw.org/ar/news/22/12/2013

حرية - السنة الثانية - العدد (٧٠) ٢٠١٤/١/٦

الفشل يتربص بـ (جنيف ٢)

محمد سليم

برز في الأيام القليلة الماضية اقتراح يدعو إلى تأجيل انعقاد مؤتمر جنيف ٢ شهراً عن موعده المقرر في ٢٢ الشهر الجاري، وذلك «لتوفير الظروف الناضجة».

الاقتراح لم يكن مفاجئاً في ظل تعثر التحضير للمؤتمر، فقد فشل اجتماع الأخضر الابراهيمي مع مسؤولين أمريكيين وروس في حسم قضايا عالقة أبرزها حضور إيران إلى جنيف. كما أن الائتلاف الوطني مدعوماً من (أصدقائه) لا يزال بعيداً عن هضم فكرة أن تلعب إيران دوراً مزدوجاً: الخصم والحكم في آن معاً.

رئيس الائتلاف، أحمد عاصي الجربا جدد شروطه للقبول بحضور إيران، إذ عليها «أن تسحب حزب الله والمتطرفين الشيعة العراقيين والحرس الثوري وتعلن ذلك، الأمر الثاني، نطالب أن تتضمن الدعوة أن حضور مؤتمر جنيف ٢ سيكون على أساس جنيف ١ الذي نص على تشكيل حكومة كاملة الصلاحيات بما فيها الأمن والجيش والاستخبارات. ومن يريد أن يحضر المؤتمر يجب أن يحضر على هذا الأساس»، وتساءل الجربا: «إذا لم تقدم على ذلك على ماذا نجتمع مع الإيرانيين؟».

من جهة ثانية لا تزال المعارضة السورية تجد صعوبة في المشاركة في ظل استمرار النظام بقصف مدينة حلب بالبراميل المتفجرة، ما أدى الى وقوع نحو ٦٠٠ قتيل منذ منتصف الشهر الماضي. ويلخص أحد مسؤولي الائتلاف ذلك بقوله: «نحن غير قادرين، بل عاجزون، عن الذهاب إلى جنيف من دون وقف القصف ورفع الحصار عن مناطق تحاصرها قوات النظام».

وتبقى العقدة الأكبر هي مصير الرئيس السوري، ففيما تصر المعارضة على تنحيه قبل الشروع في المرحلة الانتقالية، فإن النظام يصف ذلك بـ «الوهم»، مؤكداً أنه ذاهب إلى جنيف «ليس من أجل تسليم السلطة بل من أجل القضاء على الإرهاب».

على كل فالعبارة الأخيرة هي صناعة روسية، فالرئيس الروسي بوتين لا ينفك ينادي بضرورة تكاتف المؤتمرين من أجل أولوية القضاء على الإرهاب، أما مصير الرئيس فلا يزال الروس يكررون جملتهم الأثيرة «هذا يقرره السوريون وحدهم»، وهي جملة لا تجد إلا ترجمة وحيدة: الرئيس لن يتنحى وهو من سيقود المرحلة الانتقالية.. على الأقل! وبالتأكيد فإيران أكثر تشبثاً بالرئيس ونظامه وهي تقاتل بكل ما تستطيع من أجل هذا الهدف.

هذه هي الظروف التي عليها أن تنضج حتى يتاح انعقاد المؤتمر، وبالطبع فإن الأسابيع القليلة التي تفصلنا عن الموعد المحدد غير كافية لذلك، وعلى الأرجح فإن الشهر الإضافي الذي يطالب به الاقتراح المذكور لن يكون مجدياً أيضاً.

لا شيء يوحي بأن إيران سوف تغير رأيها وتتخلى عن النظام وتقبل بتعديل جذري على صيغة الحكم في سوريا، وهي لذلك لن تسحب حزب الله أو أي من المليشيات الشيعية التابعة لها، وكذلك لا شيء يوحي بأن الروس في صدد تغيير يذكر في موقفهم، وما المرونة التي يبدونها هذه الأيام إلا من متطلبات دور الوسيط، ومن مقتضيات إنجاح انعقاد المؤتمر لا إنجاح المؤتمر نفسه، ومن العبث التصور أن وليد المعلم سيذهب إلى جنيف وفي جعبته ما يقدمه للمعارضة والشعب السوري.. وبناء على كل ذلك فمن الصعب على المعارضة الذهاب إلى هناك دون أي ضمانات ودون أي أمل..

فما الذي ينتظر جنيف ٢ إذاً سوى الفشل؟

التفاهم مع الروس

ياسر عطا الله

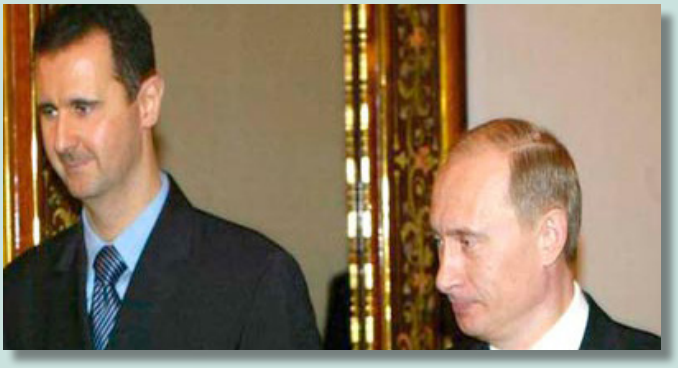

قال رئيس الائتلاف الوطني، أحمد عاصي الجربا إنه سيبلّغ المسؤولين الروس لدى زيارته موسكو يومي ١٣ و١٤ الشهر الجاري، أن «نظام الرئيس بشار الأسد انتهى، ولا يمكن أن تعتمدوا عليه... دعونا نتفاهم على أن يرحل هذا النظام وتبقى الدولة وأسسها ونتفاهم على حل حقيقي.. مصالح روسيا ليست مع عائلة الأسد، ولن يتعرض لها أحد».

يتوج هذا التصريح تطوراً مهماً في أداء الائتلاف وفي فهمه لدوره وللسياسة بشكل عام، فروسيا صارت، شئنا أم أبينا.. أحببنا أم كرهنا، اللاعب الأساسي في القضية السورية ولاسيما بعد أن تخلت لها الولايات المتحدة عن كثير من الأوراق المهمة، بل إن عدداً من المراقبين يرون أن واشنطن قد عهدت الملف السوري إلى موسكو بعد أن أخذت منه ما تريد: الترسانة الكيماوية السورية، وضمان أمن إسرائيل.

لقد بدا هذا واضحاً إثر صفقة الكيماوي التي أنجزها الروس والأمريكيون، ويبدو الآن واضحاً في التحضير لمؤتمر جنيف ٢، إذ تظهر روسيا على أنها عرابة المؤتمر والمشرف الأعلى على شؤونه، فيما تكتفي الولايات المتحدة بدور المساعد حيناً والمراقب أحياناً.

لقد قررت الولايات المتحدة مبكراً أن ما يحدث في سوريا لا يعنيها كثيراً. لم تكن سوريا منطقة نفوذ للأمريكيين، وليس لهم فيها مصالح حيوية كبيرة، كما أن لا أصدقاء لهم هنا حتى يحرصوا على دعمهم أو إيصالهم إلى سدة الحكم، وحسب آخر تعديل على الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط فإن التركيز سيقتصر على بضعة أهداف محددة وترك كل ما عداها، وبالطبع فليس من بين هذه الأهداف إسقاط نظام استبدادي أو نصرة ثورة شعبية.

ومن جهة أخرى يريد الأمريكيون استرضاء الروس في سوريا سعياً إلى كسب تعاونهم في ملفات أخرى شائكة وأكثر قرباً من مركز الاهتمام الأمريكي..

كل ذلك جعل روسيا تحظى بهذا الدور المفتاحي في قضيتنا، وجعل، بالتالي، القطيعة معها عملاً بلا جدوى وضرباً من اللاواقعية السياسية.

وتقتضي الموضوعية التنويه إلى أن قطيعة المعارضة السورية (الائتلاف ومن قبله المجلس الوطني) مع روسيا والتعاطي معها بصفتها خصم، قد جاءا في سياق طبيعي، ذلك أن الروس كانوا قد فعلوا كل ما من شأنه دفع المعارضة إلى هذا الموقف السلبي، فهم لم يكتفوا بدعم النظام وتغطيته، بل إنهم ساهموا في إضعاف المعارضة وتفتتها وإفقاد مصداقيتها. وكان بإمكان المعارضة حينها اتخاذ هذا الموقف المعادي للروس فهي كانت مدعومة من أصدقاء أقوياء (على رأسهم الولايات المتحدة) بدوا منخرطين بقوة إلى جانبها، ولكن ما يؤخذ على المعارضين السوريين أنهم تأخروا في مواكبة الحوار الروسي الأمريكي، وفاتتهم الإشارات المبكرة على انسحاب الأمريكيين لصالح الروس.

على كل فها هو الائتلاف يستدرك هذا التأخر ويعلن، على لسان رئيسه، إنه ذاهب إلى موسكو ليخاطبها بلغة المصالح وليلوح لها بضمانات.. فهل ينجح في ذلك؟

من الطبيعي أن يتساءل الروس حول ما إذا كان الائتلاف مؤهلاً لتقديم ضمانات والوفاء بها، في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها، خاصة بعد تراجع القوى المسلحة التابعة له (الجيش الحر) أمام الفصائل الإسلامية.

ومرة أخرى فهذه ليست مسؤولية الائتلاف وحده، بل إن الروس يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية، إذ فعلوا الكثير ليحاصروا الائتلاف ويضعفوه أمام النظام من جهة والقوى المتطرفة من جهة أخرى، ما يجعلهم يحتلون الصدارة بين صناع التطرف في سوريا.

من هنا فنجاح التفاهم الذي سيباشره الائتلاف في موسكو يتعلق أولاً بموقف الروس، فإذا كانوا جادين بالبحث عن حل وبإيجاد شريك معتدل ومنفتح، والأهم دعم هذا الشريك وتحفيزه وإعطاؤه مصداقية.. فإن التفاهم سينجح، أما إذا كانوا يريدون إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، أو إبقاء الأمور على ما هي عليه، فإن وفد الائتلاف سيعود من موسكو كما عادت جميع وفود المعارضة التي ذهبت إلى هناك، بشعور الخيبة وبيقين أن الروس لا يزالون خصوماً.

حرية - السنة الثانية - العدد (٧٠) ٢٠١٤/١/٦

حرب الأشرار التي تعجب الأمريكيين!

هشام القاسم

هل ما نشهده هو إخفاق للسياسة الأمريكية في سوريا؟ هل هو العجز الذي يصيب الامبراطوريات الموشكة على الأفول؟ أم أننا أمام أجندة محددة تخفى على أذهاننا وتستعصي على أفهامنا فتبدو لنا على هذا القدر من الغموض والتشويش؟

ثمة أنصار كثر لكلتا وجهتي النظر. هناك الكثير من المحللين والمراقبين، وبينهم أمريكيون، يرون في تعاطي السياسة الأمريكية مع الأزمة السورية إشارة على انحسار النفوذ وتراجع الدور والعجز عن قيادة العالم.

لم تعد الولايات القطب الأوحد في العالم، والعقد الوحيد الذي عاشته بصفتها هذه قد ولى إلى غير رجعة. الآن هي مضطرة إلى إعادة حساباتها، والقبول بشراكة قوى أخرى لا مناص من الاعتراف بوجودها، بل والانصياع إلى شروط تمليها هذه القوى.

كل شيء يشي بالضعف الأمريكي. تسليم العراق على طبق من ذهب إلى إيران؛ التراجع عن جميع الأهداف الموضوعة للحرب في أفغانستان (وهو ما تكلل بالتفاوض مع طالبان)؛ الإخفاق في رعاية الدولة الليبية الوليدة، والارتباك الشديد أمام مستجدات الأحداث في مصر، هذا الارتباك الذي قد يقود القادة المصريين إلى تكرار تجربة الخمسينات: اليأس من واشنطن والارتماء في أحضان موسكو؛ المسارعة إلى عقد تسوية، غامضة وهشة وغير مأمونة، مع إيران بشأن ملفها النووي؛ غير أن المثال الأكثر سطوعاً هو الموقف من الأزمة السورية.

لم تعجز الولايات المتحدة عن إيجاد حل للأزمة السورية وحسب، بل إنها عجزت عن إدارة هذه الأزمة، وهي تبدو اليوم عاجزة حتى عن الاحتفاظ بموطئ قدم في الأراضي السورية، وعن الإبقاء على أي تأثير يذكر. لقد تبنت الائتلاف والجيش الحر رسمياً بوصفهما يمثلان قوى الثورة المعتدلة، وها هو الائتلاف يتخبط وسط متاهة المواقف الأمريكية المتذبذبة والركيكة، وها هو الجيش الحر يكاد يخرج من الساحة بفضل الدعم الأمريكي!

منذ بداية الثورة السورية والأمريكيون يرددون بأن الأسد قد فقد شرعيته وأن أيامه باتت معدودة، ولكنهم في الحقيقة لم يفعلوا على أرض الواقع أي شيء يساهم في تجسيد موقفهم هذا، لم يضغطوا باتجاه أي حل واضح، فلا هم شددوا الخناق على النظام ولا هم دعموا المعارضة دعماً حقيقياً وفعالاً، وبالقياس مع الروس والإيرانيين فإن الأمريكيين بدوا وكأنهم الطرف الأضعف في هذه الأزمة الدولية..

ألا يؤكد كل ذلك أن الولايات المتحدة تعيش تراجعاً في قوتها وانحساراً في دورها؟

على العكس تماماً ـ يقول آخرون ـ فالولايات المتحدة لا تزال في ذروة قوتها، إنها الدولة الأولى حسب كل المقاييس، فهي صاحبة أكبر اقتصاد في العالم وصاحبة أقوى قدرة عسكرية، وصاحبة الصناعة الأكثر تطوراً وتجديداً، وإلى سنوات، وربما عقود، قادمة ستظل الولايات المتحدة هي السباقة في مجالات عديدة، تكنولوجية وعسكرية واقتصادية وثقافية، وكما أنها الدولة الأولى وفق مؤشرات القوة الصلبة فهي الأولى أيضاً وفق مفهوم القوة الناعمة: لا تزال السينما الأمريكية هي الأكثر غزارة والأعلى جودة، ولا تزال الجامعات الأمريكية في صدارة الجامعات العالمية، إضافة إلى مراكز الأبحاث والمؤسسات الثقافية التي لا تضاهى..

أما ما يظهر على أنه دليل ضعف وانحسار فهو، على العكس، دليل قوة وعافية، فواشنطن لا تزال قادرة على مراجعة سياساتها وتعديل مساراتها وتصويب خياراتها، إنها تملك القدرة على الاستفادة من الدروس وتجاوز الأخطاء وشق الدروب والمسالك الجديدة.. وهذا بالضبط هو ما نحن أمامه الآن.

لقد بددت إدارة بوش الابن الكثير من الرصيد المعنوي الأمريكي، كما بعثرت القوة الأمريكية في مشارق الأرض ومغاربها، واستفزت العالم برمته فنهضت دول كثيرة لتتصدى للعنجهية الأمريكية ولتضع لها حداً، وجاءت إحدى النتائج الوخيمة لهذه السياسة المغامرة على هيئة أزمة مالية عالمية كانت أسواق المال الأمريكية هي مصدرها وأكبر ضحاياها في الوقت نفسه..

كان، والحال هذه، لا بد من إعادة الحسابات وتغيير الاستراتيجيات، فجاء أوباما ليقوم بهذه المهمة قاصداً لملمة البعثرة وتحسين الصورة وإعادة ترتيب الأولويات، وقد كانت منطقة الشرق الأوسط هي المختبر النموذجي لذلك.

لا تريد الولايات المتحدة الانسحاب من العالم ولكنها تريد إعادة الانتشار فيه، فتقلص وجودها في بعض المناطق التي فقدت أهميتها لصالح تعزيز الوجود في مناطق أخرى مرشحة لتكون أكثر أهمية في السنوات القادمة، وحسب الاستراتيجية الأمريكية التي تعمل وفقها إدارة أوباما فإن منطقة الشرق الأوسط لم تعد بالأهمية الاستراتيجية التي كانت عليها زمن الحرب الباردة، بالمقابل فإن محور الاهتمام بات ينصب اليوم على منطقة المحيط الهادي، هناك حيث يبزغ التحدي الاستراتيجي الأكبر والأخطر: الصين.

إذاً فواشنطن لن تعود بعد اليوم ذلك الشرطي الساهر على حراسة الشرق الأوسط والتدخل في تفاصيله وضبط كل شاردة وواردة فيه، بل ستكتفي بمراقبته عن بعد مع تحديد أهداف قليلة وحيوية وترك كل ما عداها.

تزامنت هذه الاستراتيجية مع اندلاع الثورة السورية، فدفع السوريون ثمناً باهظاً لقاء نأي الأمريكيين بأنفسهم عن هذه المنطقة من العالم، وقد تشبث أوباما باستراتيجيته وتصدى لجميع الضغوط التي حاولت حرفه عنها من أجل الانخراط بفاعلية أكبر في الملف السوري، وإذا كان قد حاول التمويه عبر تصريحات ومساعدات (غير فتاكة)، فإن عبارته الشهيرة قد فضحت جوهر موقفه، إذ وصف الثورة السورية بأنها «حرب أهلية لا تخصنا»، فيما ذهب مستشاروه أبعد من ذلك إذ زينوا لمواطنيهم هذه «الحرب الأهلية» باعتبارها «حرباً يقتل فيها أشرار السنة (القاعدة وتنظيمات جهادية اخرى) أشرار الشيعة (حزب الله والتنظيمات الشيعية الإيرانية والعراقية)، مؤكدين أن المصلحة الأمريكية تكمن في الفرجة على هذه الحرب دون التورط فيها، مع العمل على عدم اتساع رقعتها إلى بلدان حليفة مجاورة.

وإذا كان البعض يرى في السياسة الأمريكية تجاه سوريا دليل ضعف، فإن آخرين يرون فيها دليل ذكاء وحنكة. إنها عودة إلى البراغماتية الصرفة التي وسمت الأمريكيين في معظم العهود، وذلك بعد فاصل المحافظين الجدد الذين خلطوا الأيديولوجيا بالمصالح..

من المبالغة القول بأن السياسة الأمريكية في سوريا هي مؤشر تراجع وأفول، ولكن من المبالغة أيضاً امتداح الذكاء الذي تنطوي عليه هذه السياسة.

فأين الحكمة في الفرجة على حرب ستفجر الشرق الأوسط برمته؟ أين الذكاء في جعل هذه المنطقة الخطيرة أصلاً بمثابة ثقب أسود يهدد العالم كله؟ ومتى كان من الحكمة الاستمتاع بالفرجة على النيران وهي تلتهم بيوت الجيران؟

ما بين الصورة والخطاب..

صورة «الجولاني» المُفترضة وخطابه على قناة «الجزيرة»

يارا بدر

اختتم السوريون عامهم الدامي ٢٠١٣ بأحداث متلاحقة عن انتهاكات «دولة الإسلام في العراق والشام» ضدّ الإعلاميين والناشطين السلميين. تصعيد «داعش» لانتهاكاتها خاصة في الشهر الأخير من العام كاد أن يُغطّي على أحداث بارزة سبقته بأيام قليلة, كان من أبرزها مقابلة زعيم تنظيم «جبهة النصرة» المُقاتلة في سوريا «أبو محمد الجولاني» على شاشة قناة «الجزيرة» القطرية مع تيسير علوني، ليتحدث عن مستقبل سوريا كما يراه، محكوما بالشريعة الإسلامية.

الجولاني, أو «الفاتح الجولاني», أو «أبو محمد الجولاني», بحسب ما نقلته الصحف عن «تشارلز ليستر» المحلل في مركز «آي إتش إس جينز» للتمرد والإرهاب: «لا تزال هويته سرا», كل ما يُعرف عنه أنّ لقبه «الجولاني» يشي بانتمائه غلى مرتفعات الجولان السورية المُحتلة. ولكن بحسب تقرير لوكالة الـ«أسوشييتد برس» فإنّ اسمه الحقيقي غير معروف.

المعروف إعلامياً أنّ «الجولاني» هو مواطن سوري شارك في التمرد في العراق، وبحسب أنباء صحفية نقلت عن مسؤولين بارزين في الاستخبارات العراقية, كان الجولاني معلما للغة العربية قبل التوجه إلى العراق حيث شارك في التمرد هناك ليصبح مقربا من أبو مصعب الزرقاوي، زعيم تنظيم «القاعدة» في العراق، الذي قُتل عام ٢٠٠٦ في غارة أمريكية. اعتقل فترة في معسكر «بوكا» من قبل القوات الأمريكية, وأطلق سراحه عام ٢٠٠٨. ارتبط بعد عودته مع «أبو بكر البغدادي» الزعيم الجديد لتنظيم «القاعدة» في العراق, الذي دخل بدعم منه إلى سوريا, مُشكّلاً «جبهة النُصرة» التي أعلن عن إنشائها في كانون الثاني ٢٠١٢.

في المقابلة التلفزيونية التي أثارت جدلاً واسعاً, في الإعلام وعبر وسائط التواصل الاجتماعي, لم يكشف الجولاني عن وجه, بل وعد على طريقة الأكشن الأمريكي جمهوره بالكشف عن وجهه في الحلقة الأخيرة من المقابلة. وهو أمر أثار حفيظة البعض, خاصة وأنّ الجولاني في مقابلته الأولى من نوعها لم يظهر ملثماً, بل مديراً ظهره للجمهور. وإن بقيّ أمراً للتندّر أكثر من أي شيء آخر. إلاّ أنّ المفاجأة كانت حين تناقلت صفحات مواقع التواصل الاجتماعي صورة قيل أنّها مُسرّبة من ملفات المخابرات العراقية, تكشف عن وجه الجولاني بكل وضوح, وذلك بعد أيام قليلة على المقابلة. الأمر الذي أثار عاصفة من التعليقات والآراء على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي, وتبدّل محور الاهتمام من حديث الجولاني عن الرؤية السياسية لجبهة «النصرة» ضمن مستقبل سوريا, ونظريتها الدينية لحكم إسلامي في سوريا «يُطبّق الشريعة» إلى الاهتمام بوجه الجولاني.

اللافت في التعليقات التي تناولت صورة الجولاني المُفتَرَضة, أنها تعليقات تغزّلت بجماله, وأشادت به, وإن بنبرة حملت السخرية. لنجد أنفسنا نستعيد شيئاً من علاقة شريحة شبابية متعلّمة من ناشطي مواقع التواصل الاجتماعي مع شخصيات كثيرة إشكالية في الحراك الثوري, من قائد كتائب «الفاروق» سابقاً عبد الرزاق طلاس أو قريبه مناف طلاس المُنشق عن النظام وصولاً إلى الجولاني. تعاطي سلبي, غير جاد, مع الجوانب الشكلانية للشخصية, تثير غوغاء كلام, وتنسى جوهر النقاش, فكما استساغ الكثيرون النقاش حول «شعر» مناف طلاس مُتجاهلين بقصد, أو بغير قصد, خطابه الذي عرض فيه لموقفه السياسي, استساغ البعض الدخول في لعبة صورة الجولاني, دون حتى أن يرقى النقاش إلى مستوى: هل هذه الصورة حقيقة أم مركبة بواسطة برامج «الفوتوشوب» على الأنترنيت؟! هل هي مُركبة أم مُعدّل عليها؟ وبالطبع لم نقرأ الكثير من التساؤلات حول وقت ظهور الصورة المُفتَرَضة وسببه, والجولاني في سوريا منذ ٢٠١١ للتأسيس لجبهة «النصرة», ومن المُستفيد الأكثر - ربما- من التشويش على خطاب الجولاني الذي صدّره عبر قناة «الجزيرة»؟

بالعودة إلى خطاب الجولاني, تبرز نقطتين أساسيتين: الأولى إعلانه عن عدم تخطيط «النصرة» للقيادة السياسية والحكم بشكل مُنفرد في سوريا المُستقبل, وإنمّا بحسب الجولاني: (لا نريد أن ننفرد بقيادة المجتمع حتى ولو وصلنا إلى مرحلة تمكننا من ذلك), وإنمّا سيُترك ذلك للجان شرعية وأهل (الحَل والعَقد), (تصوغ خطة إدارة البلاد وفق شرع الله تعالى لبسط الشورى والعدل).

وهو ما يُعاكس تماماً مَخططات «دولة الإسلام في العراق والشام» والتي ومنذ دخولها الأوّل إلى سوريا كمجموعة عناصر أعلنت عن هويتها وهدفها كدولة بديلة, وعملت بشكل

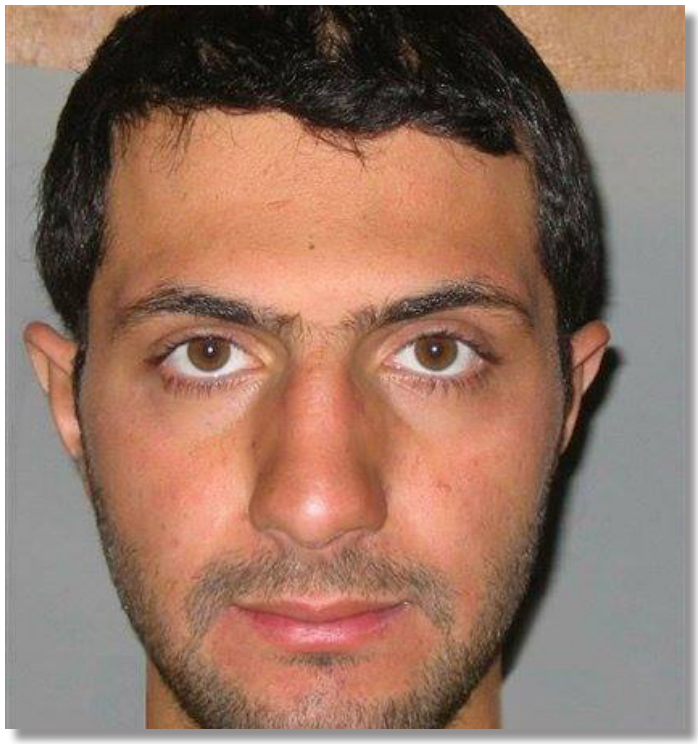

مُتصاعد لفرض سيطرتها في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام, وقوانينها وشرعها.

رفض منهج «دولة الإسلام في العراق والشام» هو النقطة الثانية الأساسيّة التي برزت في خطاب الجولاني. خاصة إذا ما عدنا إلى تاريخ مسيرة الجولاني الذي برز اسمه ضمن أوساط الكتائب المقاتلة في سوريا مع شهر نيسان ٢٠١٣, عندما كشف عن شقاق واسع مع شبكة «القاعدة», برفضه من موقعه كأمير لجبهة «النصرة» مُبايعة «البغدادي» مُتعهّداً في المُقابل بالولاء المباشر لزعيم «القاعدة» أيمن الظواهري.

رفض الجولاني مشروع «البغدادي» بدمج «النصرة» و«داعش» كان مباشراً في قوله إنّه: (يقف ضد محاولة البغدادي لاندماج الجماعتين), ثمّ في انتقاده أسلوب المغالاة التكفيري الذي تتبعه «داعش», وتعاقب وتعذّب وتخطف وتعدم ميدانياً على أساسه.

رد «داعش»- إن صحّ القول- أو الخطاب المقابل تمثّل بتصعيد عنيف على مستويات عدة, استهدف مدنيين وأطباء وناشطين سلميين وإعلاميين في إدلب والرقة وحلب, شغل ناشطي الفيسبوك عن متابعة أخبار الموت الذي ضاعف سرعته اطراداً مع سرعة سقوط البراميل الحارقة على حلب, وزاد من عمل الحقوقيين المهتمين بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان, خاصة مع توسيع النظام السوري من رقعة المناطق المُستهدفة بسياسة الأرض المحروقة إلى داريا في ريف دمشق ومناطق أخرى, بالإضافة إلى أشكال الموت التي يعاني منها السوريون في برد وجوع المناطق المُحاصرة.

مع بداية العام ٢٠١٤, أعلنت فصائل عدة منها جبهة «النصرة» وجبهة «ثوّار سوريا» و«جيش المجاهدين» الذي أُعلن عنه في خضم المعركة العتيدة على «دولة الإسلام في العراق والشام», بعد التصعيد الكبير الذي قامت به عناصر الدولة في مناطق مختلفة. البعض اعتبرتها بمثابة بدء الثورة الثانية في سوريا, والبعض ينظر بترقب مشوب بالأمل والقلق, فهل تكون «النصرة» وخطاب الجولاني الهادئ, بصوته الخفيض, وخطواته المحسوبة, وإصراره التعتيم على حياته وصورته واسمه وتمويله, النصرة أو مثيلاتها الفصيل الجديد الذي يتسلل لفرض نفسه بديلاً عن مطلب الثورة الأول بالدولة المدنية وبديلاً عن «دولة الإسلام في العراق والشام»؟ أو يكون مُجردّ قرار دولي نجح الجولاني في استثماره والرد على «داعش» في الوقت المناسب لمنع تحويل مؤتمر «جنيف ٢» المرتقب إلى مؤتمر لمحاربة الإرهاب؟ أو هناك أمل بظهور قيادي يُعلن عن صورته وخطابه ويُشبه الثورة الأولى في سوريا؟

خسائر السوريين في عام ٢٠١٣

فداء يونس

تجمع تقارير المنظمات الحقوقية والدولية أن عام ٢٠١٣ كان الأسوأ في تاريخ سوريا, لدرجة أن خسائر السوريين بالمعنى الانساني لا يمكن أن تقارن إلا بخسائر الحرب العالمية الثانية, حيث حمل هذا العام للسوريين مزيدا من الألم والمعاناة, إذ ارتكبت قوات النظام خلاله أسوأ المجازر بحق السوريين من الكيماوي إلى براميل الموت وصولاً للحصار حتى الموت جوعاً, بحسب «الشبكة السورية لحقوق الإنسان» في سوريا, والتي أكدت أن أعداد النازحين واللاجئين السوريين داخل البلاد، وفي البلدان المجاورة ارتفعت نتيجة لتزايد أعمال العنف إلى نحو ٩ ملايين، منهم ٦,٤ نازح وأكثر من ٣,٤ لاجئ, بينهم ٢,٤ مليون طفل دون سن ١٨.

وأشارت الشبكة في تقريرها أن ٤١ ألفا و٥٣٢ شخصا قتلوا في سوريا خلال عام ٢٠١٣، على يد القوات الحكومية، من بينهم ٣٢ ألفا و٤٩٤ مدنيا، يتوزعون على ٤٣٤٤ طفلا، و٢٩٢١ امرأة، فيما عذب حتى الموت ١٦٠٩ ناشطاً، فضلا عن مقتل ٩٠٣٨ مسلحاً من المعارضة.

وبالمقابل أشار الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة في تقرير إحصائي أن خسائر النظام في حربه ضد الشعب السوري خلال عام ٢٠١٣ فقط بلغت ١٥٥ طائرة عسكرية, تتوزع بين ٩٨ حربية و٥٧ مروحية, إضافة إلى أن نحو ١١ ألفاً من قواته والميليشيات التابعة لها قتلوا خلال العام نفسه, فيما بلغ عدد الجنود والضباط المنشقين عن قوات النظام السوري نحو ٢٦٧٩ خلال العام الماضي أيضاً.

كما خسر نحو ألف دبابة ومدرعة، ونحو ٥٠٠ من المدافع وبطاريات راجمات الصواريخ، و٣٧٩ عربة وسيارة عسكرية, كما فقد السيطرة على ٥ مطارات، و٤ معابر حدودية, كذلك فقد النظام سيطرته خلال هذا العام على كامل مساحة الرقة, و٨٤٪ من مساحة إدلب و٧٨ ٪ من حلب، و٨٢٪ من دير الزور، و٨٠٪ من ريف دمشق.

فهل يكون العام الجديد أرحم بالسوريين وثورتهم؟

كاريكاتير العدد

للعام التالي سوريا هي البلد الأخطر على حياة الصحفيين

جورجيت أسعد

مع نهاية عام ٢٠١٣ وثقت لجنة الحريات الصحفية في رابطة الصحفيين السوريين والمعنية برصد وتوثيق الانتهاكات بحق الصحفيين والنشطاء الإعلاميين في سوريا، مقتل ستة صُحفيين و ناشطين إعلاميين خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣, ليرتفع بذلك عدد ضحايا الإعلام إلى ٢٢٦ إعلاميا منذُ بداية الثورة في آذار ٢٠١١، فقد أكثر من نصفهم حياتهُ خلال هذا العام فقط، كما أستمر استهداف مدينة حلب بالبراميل المتفجرة التي خلفت ضحايا بين الإعلاميين أيضاً, إضافةً الى نيل إعلاميّ حلب النصيب الأكبر من عمليات الخطف، في حين رصدت اللجنة مجموعة أُخرى من الانتهاكات منها جرح إعلاميين واعتداءٍ بالضرب على بعضهم واقتحام مراكز إعلامية ونهب وتمزيق محتوياتها.

ومع استمرار قوات النظام السوري باستهداف الإعلاميين بالقتل والاعتقال والتعذيب، فقد شهدت الفترة نفسها التي يغطيها التقرير انتهاكات مُختلفة بحق إعلاميين في المناطق المحررة أيضاً, وهو ما يدفع برابطة الصحفيين السوريين إلى مطالبة جميع الكتائب والمجموعات المسلحة التي تبسط سيطرتها على المناطق المحررة إلى احترام حرية العمل الاعلامي، والعمل على ضمان سلامة العاملين في مجال الإعلام، مع محاسبة كل المتورطين في الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والناشطين الإعلاميين.

فيما أحصت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ بداية الثورة وحتى ٢٠١٣/١٠/٣ مقتل ٢٦١ ما بين صحافي وناشط إعلامي ومصور, قتلوا على يد قوات النظام. ويضاف إلى ذلك صحافيان إسبانيان يعملان لجريدة «إيل موندو» اختطفا على يد جماعات إسلامية متطرفة بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٠، كما أعلنت صحيفة «داغنس نيهتر» السويدية بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٦ عن اختفاء اثنين من الصحافيين المتعاونين معها على الأراضي السورية وذلك خلال مغادرتهما للأراضي السورية. وعلى صعيد انتهاكات حقوق الإنسان عموما، شهد عام ٢٠١٣ مقتل أصغر إعلامي في الثورة السورية على يد قوات النظام وهو عمر هيثم قطيفان ذو الـ١٥ عاماً, وذلك بتاريخ ٥/٢١ خلال مرافقته للجيش السوري الحر.

وفي أسوأ مجزرة صحفية منيت بها الثورة السورية خلال عام ٢٠١٣، استشهد دفعة واحدة في ١٠/٢٤، خمسة إعلاميين سوريين خلال معارك الغوطة الشرقية، بينهم الإعلامي المعروف محمد سعيد واسمه الحقيقي (عمار طباجو)، من مواليد عام ثمانية وثمانين، نشط منذ بداية الأحداث وغطى مجزرة الكيماوي في الغوطة الشرقية.

بينما تختلف أرقام الضحايا في تقارير المنظمات الدولية تبعا لتعريف الصحفي بالمعنى الاحترافي, حيث أكدت «لجنة حماية الصحفيين الدوليين» وهي منظمة مدنية مستقلة ومقرها نيويورك, أن سوريا ما تزال «البلد الأكثر خطراً على حياة الصحافيين المزاولين لعملهم» في العالم, حيث قتل في العالم ٢٠١٣ وفق تقرير المنظمة الدولية ٧٠ صحفيا أثناء تأدية مهامهم, وما زالت التحقيقات مستمرة بشأن مقتل ٢٥ صحافياً آخرين توفوا خلال نفس العام، لمعرفة ما إذا كان مقتلهم مرتبطا بعملهم.

وأشار التقرير أن أغلب القتلى سقطوا في منطقة الشرق الأوسط, حيث وقعت ثلثا عمليات قتل الصحافيين خلال عام ٢٠١٣، وذكر التقرير أن النزاع الدائر منذ فترة طويلة في سوريا حصد حياة ما لا يقل عن ٢٩ صحافياً خلال عام ٢٠١٣، مما يرفع عدد الصحافيين الذين قُتلوا خلال تغطيتهم للنزاع في سوريا منذ بدء الثورة في آذار ٢٠١١ إلى ٦٣، كما شهد هذا البلد اختطاف نحو ٦٠ صحافياً على الأقل, وبالطبع لا يدخل في حسابات المنظمة النشطاء الإعلاميين والمواطنين الصحفيين.